حديقة النعيم

هذه البلاد أخصب من كل البلاد المعروفة عندنا التي تعطي أثماراً لديميتر[1]

هيرودوت ١: ١٩٣

تعتبر بابل في نظر جميع الشعوب المجاورة حديقة النعيم. ولكن خلال عدة آلاف من السنين قبل زمن وصفها هذا هدر البحر في مكانها. الفرات والدجلة وقارون والكرخ وكثير من الأنهار والنهيرات غيرها ملأت مجاريها برواسبها ومضت قرون وتراجع البحر تدريجياً أبعد فأبعد نحو الجنوب وهكذا تشكل سطح بابل والخليج العربي الحالي غير المتبدل «المستقر». وهذه العملية مستمرة إلى الوقت الحالي، وتتراجع حافة البحر بمقدار ٢٥ م في السنة بشكل متوسط، وكلمات هيرودوت: مصر «هبة النيل» ذائعة الصيت وبابل أيضاً يمكن تسميتها بما لا يقل عن الإنصاف «هبة الفرات والدجلة».

وشكلت هذه الأنهار برواسبها سهولاً بتربتها الغنية الأسطورية وأعطتها الحياة - الماء. إلا أن حديقة النعيم ما كانت من صنع الطبيعة وإنما من عمل الإنسان. ففي الماضي السحيق كما في هذه الأيام يفيض الدجلة والفرات سنوياً مغرقين حوضهما الفسيح. ويبدلان سريريهما مراراً محولين بذلك اتساعاً هائلاً من الأراضي إلى مستنقعات وتصبح البلاد عبارة عن خليطة مشوشة من المياه واليابسة. وأجمات سبخة كثيفة يصعب اجتيازها وأدغال ضخمة من القصب تتناوب مع قطاعات

أ- ديميتر = إلهة الزارعة عند اليونان - المترجم.

obeikandl.com

صحراوية مغطاة بالسبخات التي تسفعها الشمس، وكانت الوهاد موبوءة بالكوليرا و«الزحار» والملاريا والحميات الاستوائية.

والإنسان في كل خطوة تتربص به الوحوش الضارية والأفاعي السامة والعقارب وتحلق في الهواء سحب من البرغش والذباب الرملي وكان هذا مستنقع الجحيم لا حديقة النعيم.

هكذا وجد السومريون والأكاديون الساميون بلاد النهرين الجنوبية، ومرت القرون وولدت وماتت أجيال ولكن استمر الصراع مع قوى الطبيعة الجبارة. وفصل الناس اليابسة عن المياه وأنشؤوا بلادهم في هذا العمل الجبار بحدود الألف الرابعة والثالثة قبل الميلاد. وولدت الحضارة السومرية في الوقت نفسه مع المصرية الأقدم على الأرض وكان البابليون أحفادهم.

وفي ذلك الزمن وجد في البلاد شبكة من قنوات الري والتصريف معقدة وفعالة كتلك التي في عهد نبوخذ نصر الثاني «٦٠٥-٥٦٢ ق.م» التي وصلت إلى مستوى من الكمال لم يكن ما هو أعلى منه أبداً. وكتب هيرودوت الذي زار بابل بعد مئة سنة: «إن أرض الآشوريين «يقصد البابليين» تروى قليلاً بالمطر فقط لتغذية جذور الحبوب وتنمو تلك الزروع وتنضج بمساعدة السقي من الأنهار. مع أن هذا النهر «أي الفرات» لا يتدفق بالحقول كما في مصر بل يسقون هنا بالأيدي وبواسطة المضخات لذلك كل بلاد بابل مقطعة بالقنوات مثل مصر.[1]

وهكذا فمنذ زمن نبوخذ نصر وهيرودوت لم يعد الفرات يفيض بعد كما كان يفيض في السابق وكما يفيض في الوقت الحالي.

ففي القرن السادس قبل الميلاد لجم المهندسون البابليون هذا النهر الجامح وأخضعوه كلياً لسلطة الإنسان. ونظموا قبل كل شيء سرير الفرات وقووا جدرانه في الأماكن التي تختفي فيها[أ] وقاموا بإنشائها في الأماكن التي ينعطف بها ولم يعد يستطيع النهر أن يغير مجراه حسب هواه. ثم أعيد إنشاء القنوات الرئيسة القديمة وحفرت أخرى جديدة يتم بواسطتها تصريف قسم من مياه فيضان الفرات في الدجلة.

وبهذه الطريقة نظم تصريف المياه في كلا النهرين وفي نهاية الستينيات من القرن السادس قبل الميلاد تم الانتهاء من إنشاء قناة بالوكات وزال تهديد فيضانات الفرات السنوية للبلاد وتخرج «تتفرع» قناة بالوكات إلى اليمين من الفرات في المكان الذي يدخل فيه الفرات إلى السهل البابلي وهكذا وصف المؤرخ الغريقو - روماني آريان «نحو ١٧٥-٩٥ ق.م» استناداً إلى روايات مرافقي الاسكندر المقدوني دور هذه القناة في نظام ري البلاد «يقع هذا النهر «أي قناة بالوكات» على مسافة

أ- يقصد حيث يكون ارتفاع الضفاف معدوماً وبمستوى الماء - المترجم

٨٠٠ ستاد[أ] «نحو ١٥٠ كم» من بابل وهو عبارة عن قناة مسحوبة من الفرات - ليس النهر الحالي - الذي ينبع أولاً من جبال أرمينيا ويجري شتاء ضمن الضفاف لأن المياه فيه تكون قليلة ومع بداية الربيع ولا سيما حوالي الانقلاب الصيفي يصبح مملوءاً بالمياه ويخرج عن الضفاف مغرقاً آشور «يعني بابل» في هذا الوقت الذي تذوب فيه الثلوج في جبال أرمينيا وتتدفق المياه بقوة فيه وترتفع إلى أعلى من مستوى الضفاف وتخرج منها وتصبح البلاد مغمورة بالمياه وإذا لم تصرف المياه في بالوكات فإنها تصب في المستنقعات والبحيرات التي تبدأ من عند قناة بالوكات وتمتد إلى حدود العربية مستنفذة قسماً كبيراً في المستنقعات الواسعة ومن هناك تصب في البحر بمصبات عديدة غير ظاهرة وبعد ذوبان الثلوج نحو أفول الثريا يصبح الفرات ضحلاً.

ولكن قسماً مهماً من مياهه يمضي في بالوكات إلى البحيرة.

ولو لم تكن على بالوكات السدود التي تحجز المياه من العودة والمضي إلى شاطئها فإن الفرات يجري كله في بالوكات وتبقى آشور «أي بابل» من دون مياهه»[2].

وسمحت القنوات الرئيسة وقناة بالوكات أيضاً بري مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة خارج الحوض النهري وتعاني من قلة الماء. وخرج من القنوات الرئيسة قنوات وسواقي توزيع اصطناعية في اتجاهات مختلفة، ونوه الكاتب اليوناني كسينوفون الذي زار بابل الشمالية في عام ٤٠١ ق.م أن هناك «تصادف دوماً خنادق وقنوات مملؤة بالماء لا يمكن عبورها من دون جسور» لأنه «في كل البلاد حفرت الخنادق الكبيرة أولاً ثم الصغيرة ثانياً وتمتد من نهاياتها سواقي صغيرة يمكن جرها بمجازات إلى الحقول المزروعة بالذرة»[3].

وتصل المياه إلى السواقي من النهر أو القنوات الرئيسة إما بصورة تلقائية «بالراحة» أو بالضخ بواسطة الشادوف[ب] أو الجِرار «أرتابو - Artabu بالبابلية» التي يمكن مشاهدتها حتى اليوم في حقول العراق.

أ- الستاديوم = أ - وحدة إغريقية للطول تتراوح بين ٦٠٧ و٧٣٨ قدماً إنكليزياً.

ب- وحدة رومانية قديمة للطول تساوي ٦٠٦.٩٥ قدماً إنكليزياً أي ١٨٤.٩٩ م وهذه المسافة تساوي ١٤٧.٩٩ كم - المترجم.

ب- الدلو بالبابلية - وبالعربية الآن أيضاً - المترجم

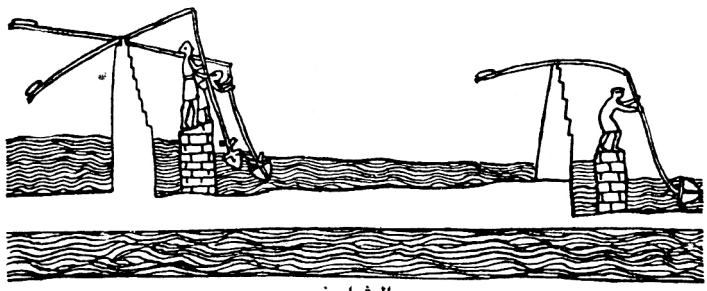

الشادوف

ولعب الري دوراً استثنائياً مهماً في الحياة البابلية وعليه توقفت حالة الزراعة الفرع الاقتصادي الحاسم للبلاد. ودعمت ووسعت وطورت باستمرار شبكة الري المنشأة من الماضي السحيق، وجرت أعمال الري باستمرار وتطلبت إنفاق «بذل» جهد عظيم من سكان البلاد[أ] والقنوات الرئيسة التي أنشأتها الدولة، وذكر إنشاؤها وصيانتها مراراً في كتابات الملوك نابو بلاسر ونبوخذ نصر الثاني ونرجال - شارو - أوتسور ونابونيد. وإليكم مثلاً ما قاله الملك نابو بلاسر عن أعمال تنظيم سير نهر الفرات عند مدينة سيبار «يبعد الفرات عن سيبار المدينة الجليلة القداسة محبوبة الإله شمش والإلهة أيا كانت المياه بعيدة لاغتسال سيادتهما ولجرها حفرت أنا نابو - أبلو - اوتسور المطيع الوديع ممجد الآلهة الفرات إلى سيبار وجلبت بغزارة المياه النقية للإله شمش سيدي وحصنت ضفاف هذا النهر بالإسفلت والآجر المشوي وعمرت كورنيشا «ضفة مرصوفة» بنجاح للإله شمش سيدي»[4].

وأشركت الدولة بشخص السلطة الملكية بالذات في أعمال الري سكان جميع البلدان وهكذا عاتب إنين - شارو - اوتسور الموظف في معبد أوروك رفيقة عانى في رسالة «لماذا أنت متهاون تجاه الملك؟ لقد أرسلت لك رسالة ولكن لم أر جواباً لرسالتي أنت لم تأتِ وفي جميع بلاد أكاد عند القناة الكبيرة لم تظهر»[5].

وأنشئت قنوات التوزيع المحلية من قبل الجماعات المدنية المستقلة «المنفردة» وأشرفت المعابد على الأعمال التي اشترك فيها السكان المحليون واستمر العمل بالمبدأ القديم القاضي بإشراك جميع المواطنين قبل كل شيء بأعمال الري والبناء العامة.

إلا أنه يمكن للمواطن أن يقدم ما يسمى «أوراشو Урашу» سواء عبداً أو عاملاً مأجوراً كبدل عن خدمته الشخصية بالسخرة وفي النهاية يمكنه ببساطة أن ينفك من السخرة نقداً أو عيناً، وهكذا ظهرت ضريبة تسمى أيضاً أوراشو ويمكن أن تستنتج عنها شيئاً كما كانت تنفذ السخرة عملياً بالأمثلة التالية: «في عام ٥٤٣ ق.م دعا الملك نابونيد المواطنين إلى بناء كورنيشات بابل وكل بحسب كفاءته المادية.

أ- إن شبكة الري وقناة بالوكات المقامة من القرن السادس قبل الميلاد عملت حتى منتصف القرن العاشر الميلادي وخربت في زمن العدوان المغولي ولم يعد انشاؤها بالحجم السابق.

كان مدعواً للمشاركة بالعمل وكان من بين المواطنين المكلفين بالعمل المواطن تابيا ابن نابو - أبلو - إدين حفيد سين - إيلي وهو إنسان موسر بعض اليسر وتابيا نفسه كان شيخاً متقدماً بالسن ووقعت السخرة على عاتق أبنائه وأكبرهم يدعونه مردوك - شوم - إبن.

واختار مستشار بابل المشرف على الأعمال مقاولاً أخذ على عاتقه بناء قسم من الكورنيش بمثابة أوراشو وكان على عائلة سين - إيلي: مردوك - شوم - إبنِ وأخوته أبناء تابيا المكلفة بالسخرة دفع ثمن مواد البناء لعمل المقاول أو يخصصوا له ثلاثة عبيد كقوة عمل ويتحمل المقاول مسؤولية الأوراشو «ضريبة السخرة» عن كل شيء آخر»[6].

- «كان الغني إدين - مردوك ابن اكيشي حفيد نور - سين يعفى دائماً من السخرة بالمال وأحياناً بتقديم عمال كضريبة «أوراشو» وكانت الزوجة والابن يقومان بجميع الحسابات مع أولياء الأمور أثناء ذلك وأحياناً الصهر وحتى العبد المنزلي نرجال - ريتسو ويعتبر إدين - مردوك نفسه أقل إلماماً بهذا الأمر من الذين تحت هيبته.[7]

- وهكذا قام الميسورون البابليين بالسخرة والفقراء أيضاً اضطروا للعمل بما يعادل الضريبة الأوراشو المنفذة بالعمال المأجورين والأسرى والعبيد وسموا جميعاً بغض النظر عن المواد الاعتبارات الحقوقية سابي - موجكينامي « Sabe - Myxcukzmu» أي فلاحين وكثيراً ما تنوه وثائق العمل في ذلك الوقت بضريبة العمال وها هي واحدة منها: «١٠ أوراشو من سكان قرية آغريا التابعين لابن نابو - دالا يجب استدعاؤهم وتقديمهم إلى قناة حاري - كيبي وإذا دعا نابو - بالاتس - إكبي مدير قناة نار - بيكودو هؤلاء المكلفين إليه ولم يؤدوا الضريبة فإن «آغريا» سيتحمل العقوبة من غوبار رئيس منطقة بابل وماء النهر «يلي أسماء الشهود والكاتب» من قرية ماشكان - إيلي ضيعة الآلهة بعليت الأوروكية في ١٤ سيمانو من السنة الثانية لحكم كامبوزي ملك بابل «أي في ١٢ تموز ٥٢٨ ق.م»[8].

ووقع على عاتق «الفلاحين» «السابي» عمل شاق جداً وتتحدث عن ذلك من دون تنميق تقارير أولياء أمور المعابد المشرفين على الأعمال وهنا يمكن أن نقرأ أن الفلاحين جاعوا وماتوا كالذباب بحيث إنهم كانوا يهربون عند أول فرصة لأنهم كانوا عاجزين عن تحمل العمل الشاق واستبداد الرؤساء الكبار والصغار الذين يسرقون بانتظام استحقاقات العمال من المؤونة واللباس والمال.[9]

وكانت السواقي التي تروي الأراضي الخاصة ملكاً لأصحاب الأراضي الذين يأخذون المياه من القنوات الملكية وقنوات المعابد ويدفعون سنوياً اشتراكات بشكل حصة من المحاصيل أو نقداً.

وسمي هذا الاشتراك والمأمور الذي يجمعه غوغاللو ووجدت في عقود الاستئجار كقاعدة فقرة تحتم على المستأجر الاهتمام بحالة الساقية وإجراء السقايات في حينها.

وكان للملكيات سواء التي لا يستهان بها أو الحصص الصغيرة ميزة فريدة من نوعها، فقد كانت عبارة عن نطاقات من الأرض ضيقة جداً وطويلة تمتد على طول السواقي وتصادف مثلاً في الوثائق قطع بهذه الأبعاد: المساحة ٨.٢٥ هكتار بطول أكثر من ٢٠٠٠ م وعرض من ٣٧ إلى ٤٣ م؛ والمساحة ٢٦٦٠ م^{٢} بطول ٢٥٠ م وعرض ١١ م، والمساحة ١٢٩٤.٤ م^{٢} بطول ١١٠ م وعرض من ١١ م إلى ١٣ م.

وكثيراً ما تروي الساقية الواحدة أراضي عدة ملاكين ولكنها تعتبر ملكاً لواحد منهم وعادة يكون ذاك الذي يملك المنشأة الرئيسة والناعورة وعندئذٍ يدفع مالكو الأرض الآخرون لمالك الساقية «غوغاللو» اشتراكاً.

ويحصل أيضاً هكذا: تكون الساقية ملكاً لعدة مالكين ينشأ بسببها خلافات فيما بينهم وإحدى هذه الخلافات كانت بين عائلتي إبيش - إيلي وسين - إيلي التي استمرت على امتداد ثلاثة أجيال وإليك كيف كان ذلك: من القناة الرئيسة نار - بانيت التي تصل بين الفرات والدجلة تبدأ ساقية بانيتومايا التي بدورها يتفرع منها عدة سواقي أصغر منها وعلى إحداهن التي تعود إلى بعلشونو ابن كودور نجل إيراني يوجد بستان عائلة سين - إيلي الذي مساحته نحو ٦٠٠ هكتار. وباع بعلشونو ساقيته لمالك البستان بعل - لي ابن شوم - إدين نجل سين - إيلي وبما أن حق ملكية الساقية كان متنازعاً عليه أقام عليها دعوى الجار موشيزيب - مردوك ابن مردوك - ناصر نجل إبيش - إيلي لأنه توجس خيفة من عائلة سين - إيلي التي تسعى علناً للاستيلاء على أراضي ساقية بانيتومايا وحصل موشيزيب مردوك بالحيلة على سند شراء للساقية وزعم أنه نسيه في بيته. وهكذا بدأ الصراع بين عائلتي سين - إيلي وإبيش - إيلي على الساقية والأرض وجاء الحل فقط في زمن الأحفاد موشيزيب - مردوك وبعل - لي.

وتابيا المذكور أعلاه أيضاً «هو أيضاً تاب - تسللي - مردوك» ابن نابو - أبلو - إدين نجل سين - إيلي وحفيد بعل - لي استغل تدهور عائلة إبيش - إيلي في الستينيات من القرن السادس قبل الميلاد واشترى منها عدة أسهم من المنشأة الرئيسة للساقية والعبيد وتنامت ملكية تابي على ساقية بانيتومايا ووقعت عائلة إبيش - إيلي في تبعيته وكانت مضطرة إلى الانسحاب من المخاصمة القديمة بسبب الساقية.

وفي ١٧ آذار عام ٥٥٣ ق.م ارجع نرجال - إينا - إيشي - إتير حفيد موشيزيب - مردوك من عائلة إبيش - إيلي تابي سند شراء الساقية المتخاصم عليها وأجبر على عدم معارضته بالاستفادة من مياه ساقية بانيتومايا أما تابيا اعترف له بملكية الأشجار المزروعة على جانبي الساقية.[10]

وها هو مثال آخر: في هذه المرة اتفاق ودي بين الجيران - امتلك نابو - كاتسير الساقية المارة بأرض نابو - شوم - إشكون واتفقا في ١٢ آب سنة ٦٠٤ ق.م على أن نابو - شوم - إشكون يمكنه أن يستفيد من الساقية ولكن لقاء ذلك عليه أن يهتم بالناعورة التي تمدها بالمياه وبالتالي لكي لا تعاني أرض نابو - كاتسير الواقعة عند أعلى الساقية من نقص المياه.[11]

وكانت المحاصيل الغذائية الأساسية التي تزرع في الأراضي المروية هي الشعير والنخيل والثوم التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان وإلى جانبها تكثر الحنطة الرومية والقمح والبقول المتنوعة والخضار «كالحمص والفاصوليا والفول والخيار والشمرة والبصل والخس وغيرها». والفواكة «كالتفاح والرمان واللوز والتين والعنب والخوخ والدراق والسفرجل وغيرها». ويعتبر السمسم والكتان والخردل من أهم المحصولات الصناعية.

وكانت الحقول تُفلح لزارعة الشعير والحنطة قبل كل شيء التي كانت الفرع الزراعي البابلي الأكثر قدماً من البستنة وتبدأ معالجة التربة للبذر في شهر تشرين الثاني عندما يحين سقوط الأمطار. وكانت الملكيات الصغيرة تفلح بسكة المحراث المقرون «المكدون» إلى الحمير أو البشر واستخدموا للملكيات الكبيرة المحراث الثقيل الذي تجره عدة أزواج من الثيران ويتم البذر مع الحراثة بوقت واحد وبعد ذلك تنعم كتل التربة «التلع» وتسحق بالمسالف لكي تغطي البذور والمسلفة عبارة عن لوح له أسنان أو عمود مسنن تجره الثيران أو الحمير أو البشر. وتتلخص العناية بالبذور بالتعشيب وعزق التربة والسقاية والحماية من الطيور والغزلان وحمير الوحش والجراد وأذهلت الحقول البابلية الأجانب والإغريق بصورة خاصة بنظافتها حيث لم يكن فيها شجيرات ولا نباتات طفيلية وبمجرد إنباتها يقوم المزارعون بحشها مرتين وبعد ذلك ينقونها من الزؤان والأعشاب الضارة ثم ترعاها الماشية وذلك لكي تفرع الحبوب وتنمو السنابل ولا يذهب النمو في الأوراق وينضج الشعير في شهر أيار وبداية حزيران وبعده بقليل القمح والجودار.

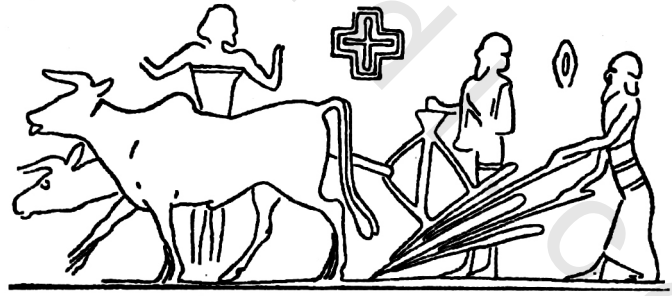

المحراث البابلي الثقيل كانوا يقرنون «يَكدِنون» إلى المحراث من زوج واحد إلى أربعة أزواج من الثيران ويعمل عليه فلاح وسائق مرشد وبذار يسقط البذور في أنبوب من القصب مركب على المحراث وبواسطته تقع البذور في الأثلام.

أما الثوم فيكون قد جمع من شهر نيسان. ويحصدون بالمناجل المصنوعة كما في القديم من الفخار الموضوع فيه أسنان من الصوان وكذلك المناجل المعدنية الحديدية وأثناء ذلك يقطعون فقط السنابل وأما التبن فيجمعونه لوحده بشكل منفرد ويدرسون السنابل المفروشة على البيادر بواسطة المواشي واستخدموا أيضاً النورج الذي كان وجهه السفلي مغطى بقطع الصوان الحادة المغروسة فيه ثم تذرى الحبوب

بواسطة الرفوش[أ] التي تقذفها بالهواء ثم تنقل بعد ذلك إلى مخازن الحبوب - التي هي عنابر خاصة أو ببساطة إلى حفر الحبوب.

ومن الحبوب يحضر الطحين بواسطة مقاشر الحبوب والرحى اليدوية[ب] ومنه خبز الجودار بشكل أرغفة تشابه اللافاش القوقازية.

وتذهب الحبوب كذلك لتحضير البرغل والبيرة «السكير» واستخدموها أيضاً علفاً للماشية.

وأثرت إعادة إصلاح شبكة الري التي دار الحديث عنها أعلاه تأثيراً عظيماً على زراعة الحبوب وخصصوا في بابل منذ القدم الأراضي التي تغمرها المياه للشعير والزراعات الحولية الأخرى.

وأعطت فيضانات الأنهار السنوية ليس فقط المياه وإنما السماد الطبيعي بشكل طمي نهري وجاءت نهاية هذا في القرن السادس قبل الميلاد ونشأت مشكلة تسميد الحقول بصورة اصطناعية. وطبقت عملياً في بابل وبخاصة في آشور منذ القديم في الحقول العالية التي لا تغمرها المياه في وقت الفيضانات زراعة الأرض بدورتين والآن «أي في ذلك الوقت» أخذ هذا النظام يعمم على الحقول المنخفضة أيضاً وإلى جانب هذا بدأت عملياً الدورة الزراعية الثلاثية بالدخول في التطبيق ويمكن أن نحكم عليها كما ظهرت في بابل بالمثال التالي: على مستأجري العقار التابع للمعبد أن يدفعوا إيجاراً مقداره ٨٦٥.٥ كورو و/١/بان و/٤/ سوتو «لـ ١١٥٠.٨ هكتار» عن أرض العقار المزروع الذي يحرث منه سنوياً أرضاً على مدى ثلاث سنوات لزرع ٢٨٨ كورو و/١/بان و/٤/ سوتو[12] وبهذا الشكل كان يبقى سنوياً في الدورة الثلاثية البابلية خلافاً للقرون الوسطى التي لم تعرف الدورة الزراعية ثلثا الأرض مرتاحاً «بوراً» وثلث مزروعاً. وكانت الدورة الثنائية والدورة الثلاثية تخرجان من نصف إلى ثلثي الأرض من الزراعة.

ولهذا السبب استطاعت أن تطبقها فقط المزارع الكبيرة كالتابعة للمعابد مثلاً ففيها ترافقت الدورات الثنائية والثلاثية مع تربية الماشية، فالأرض المتروكة بوراً استخدمت لصالح الماشية وعلاوة على ذلك استخدمت المزارع الكبيرة الزبل الذي تشكلت مخزوناته بفعل معالف تربية الماشية المعروفة منذ القدم سماداً للأرض وأصبحت تلك المزارع الموجودة في الأراضي التي تغمرها مياه الفيضانات قادرة على زراعة محصولين في العام.

وانعكس تغيير نظام الري بشكل مختلف كلياً على المزارع الصغيرة حيث لم يستطع مالكوها بسبب قلة الأرض اتباع لا الدورة الثنائية ولا الثلاثية خاصة ولم يكن عندهم الكمية الكافية من الماشية لكي يسمّدوا الأرض بالزبل.

أ- تستخدم المذاري لذلك - المترجم

ب- الجاروش - المترجم

وصارت زراعة الحبوب غير مربحة بالنسبة لتلك المزارع الصغيرة وأصبحت مجبرة إلى التحول إلى زراعات البستنة الخضرية وقبل كل شيء زراعة النخيل والثوم.

ونخلة البلح «التمر» شجرة ثنائية المسكن يلزم لكل ٦٠-٧٠ شجرة مثمرة مؤنثة منها شجرة واحدة مذكرة لذلك يتكاثر النخيل بالفسائل ولا يتكاثر بالنوى.

وبعد ٥ سنوات من زرع الفسيلة تنمو وتصبح شجرة بالغة وتبدأ بحمل الثمار وتزرع شجرة النخيل التي تحتاج إلى معدل حرارة سنوي من ٢١-٢٣° وكمية كبيرة من المياه على ضفاف السواقي، وأثر هذا أيضاً على تشكيل حصص الأراضي البابلية المذكورة أعلاه «سابقاً» - ضيقة وطويلة على طول السواقي.

وللعناية بالبساتين والمباقل ذات المساحات الصغيرة لا يلزم عادة عمل الماشية والمحراث وفي العقود من هذا النوع يراعى مباشرة منع استخدام المحراث وتحرث الأرض بالمعول والمجرفة والرفش.

واستخدم البابليون منذ الماضي البعيد الإبار «التلقيح» الاصطناعي لنخيل البلح الذي يصفه هيرودوت هكذا: «تعلق ثمار «يقصد أزهار» أشجار النخيل المذكرة كما تسمى عند الهيلينيين «اليونان» على الأشجار المؤنثة لكي تحط الزنانير على الثمار «الأزهار» وتساعدها على النضوج لكي لا تسقط الثمار»[13].

تنضج التمور في شهر تشرين أول - تشرين ثاني وتجمع في مكان فسيح يسمونه «خاتسارو» وتفرز.

وتجري عادة الحسابات حالاً بين المالك والمستأجر «والتمور الفاجرة المساوية تقريباً للتي يمكن أن تراها عند الهيلينيين - هكذا يقول كزينوفون - توضع جانباً للسكان وأما التي للآلهة «المعابد» فتوضع التمور المنتقاة الرائعة «الجمال والقيمة ولا تختلف إلا قليلاً باللون عن الكهرمان[أ][14].

وإلى جانب التمر أعطى النخيل الكثير من المنتجات الثانوية كالجذوع التي تستخدم كأعمدة وصواري والثمار غير الناضجة الساقطة تدخل في طعام الناس وعلفاً للحيوانات. وكذلك الألياف التي تستخدم في تحضير الأنواع المختلفة من المنتجات المضفورة والجذوع التي تعتبر أخشاباً للعمل وأقراط النخيل والفروع الغضة تستعمل للطعام والنوى «بذور التمر» يستخدمها الحدادون بدلاً من الفحم واللينة منها تستهلك علفاً للماشية والعساليج الجافة تستعمل كفراشي وكأقلام والمقطوفة الثمار تذهب حطباً للوقود.

أ- العنبر - المترجم

وثمار النخيل نفسها تستعمل طازجة ومجففة ويحضر منها الدبس والسيكير[أ] والخل وكثير من المنتجات الأخرى.

وشجرة النخيل تحب الرحابة «الاتساع» والضوء ويترك بين الأشجار فسحات كبيرة وتسمح وفرة الشمس بزرع الأشجار المثمرة فيها وإقامة الاسيجة وحتى لزراعة الشعير والجودار والقمح.

وتستغل الأرض في زراعة البستنة والخضار بإنتاجية أكبر من زراعة الحبوب وكان هذا هو الشكل الزراعي الأكثر مردوداً في بابل.

وصار التحول بشكل واسع وفي كل الأماكن إلى زراعة البستنة والخضار في شمال بابل ممكناً وضرورياً فقط في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد بعد إنشاء شبكة الري وبخاصة بعد إنشاء قناة بالوكات. وقبيل هذا التاريخ لم يستطيعوا الاستفادة من الحقول المنخفضة التي تغمر سنوياً بالمياه بعد سنوات عديدة من الزرع. وأما بالنسبة للحقول العالية فكانت المياه لا تكفيها.

إلا أن التحول إلى زراعة البستنة والخضار تطلب نفقات لا يستهان بها والتي تم تعويضها فقط بعد مرور عدة سنوات عندما بدأت أشجار النخيل المثمرة تحمل الثمار.

واقتصر الكثير من المزارعين الصغار على الجمع بين الدخل والنفقة من محصول إلى محصول على حصصهم القزمية «الضئيلة» وكانت تلك النفقات فوق مقدورهم وصارت أيضاً الطرق القديمة لإدارة مزارع الحبوب غير ممكنة وفي النتيجة تزايد إفلاس الملكيات الصغيرة الذي ترافق مع جمع الملكيات العقارية في أيدي الملاكين الموسرين.

ولعبت تربية الماشية دوراً مهماً في الاقتصاد البابلي حيث ربوا في البلاد أجناساً مختلفة من البقر والخيل والحمير والغنم والجمال والماعز والخنازير وتطورت تربية الطيور الدواجن: تربية البط والأوز والدجاج والحمام واحتفظ صيد الأسماك بأهمية ليست قليلة ولم يقتصر صيادو الأسماك البابليون على صيد السمك من الأنهار والقنوات والبحر وإنما ربوا الأسماك في برك اصطناعية كثيرة العدد وأحواض مبنية خصيصاً للأسماك.

ولم يكن في المناطق المركزية من البلاد وبخاصة في وادي الفرات الكمية الكافية من المراعي الطبيعية ووجدت مثل هذه بشكل أساسي في بلاد البحر وحوض الدجلة وفي السهوب المجاورة لبابل لذلك سادت في المناطق المركزية الغاصة

أ- السيكير = نوع من النبيذ أو البيرة - المترجم.

بالسكان إعالة الماشية بالمعالف وعلى الأغلب ربيت هنا الأبقار والحمير والطيور وعملت لصالحها الأراضي المراحة «الموجودة بالراحة» والأراضي المستنقعية، ولكن العلف الأساسي للماشية قدمته زراعة الشعير والجودار وفضلات التمر والفواكة والخضار.

وعملت الأبقار والثيران أولاً مواشي للجر ثم أصبحت مصدراً للحوم والألبان» فاللحم والحليب والسمن الحيواني والجبن والزبدة والمأكولات اللحمية - اللبنية الأخرى كانت غالية نسبياً وصعبة المنال لطبقات واسعة من السكان.

وربيت الأغنام والماعز للحصول على الصوف والشعر واللحم والجبن الحلوم. ورعت قطعان ضخمة من الأغنام السهبية من شمال ميزوبوتاميا «ما بين النهرين» وهكذا سمنت قطعان سيبار وإباباري في القرن السادس قبل الميلاد في إقليم روتساب في مركز ميزوبوتاميا الشمالية نفسه[15] أما الأغنام والماعز العائدة إلى نرجال - شارو - اوتسور الملك المقبل لبابل ففي منطقة تكريت في المجرى الأوسط لدجلة[16].

ولم يكن عند المزارع الخاصة الصغيرة في المناطق المركزية ماشية تقريباً والكتلة الأساسية من الماشية كانت تعود للمعابد.

وكانت الحيوانات المنزلية الأوسع انتشاراً في الملكيات الصغيرة هي الحمار والحصان والبغل التي تستخدم في الغالب للأغراض العسكرية.

وكان في بابل في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد نوعان من الملكيات العقارية مرتبطين ارتباطاً وثيقاً أحدهما بالآخر. وهما الملكية التابعة للمعابد والملكية الخاصة. ولم تلعب الملكيات المَلَكية في هذا العصر دوراً ملحوظاً بدرجة ما. وفي حقيقة الأمر ما كانت الأرض المَلَكية عموماً كالملكيات الأخرى، فالملك أيضاً كان مواطناً كأي بابلي حر آخر فالقنوات الملكية والطرق وبعض الأراضي المزروعة مثلاً: المستنقعات والمراعي تعتبر مشاعية حكومية وليس ملكية خاصة للملك.

وإذا حاز الملوك على أراضٍ فتلك تعود إليهم كأشخاص غير رسميين وقطعاً ليس كحاملين لقباً ملكياً.

ونتيجة للانقلاب الزراعي في منتصف القرن السابع قبل الميلاد لم يبق في بابل ملكيات «عقارات» كبيرة خاصة تقريباً وحل محلها ملكيات خاصة صغيرة ومتوسطة، وأضيفت إلى ملكيات المعابد التي طرأ على طابعها تغيرات عظيمة فمزارع المعابد زالت بالمعنى الحقيقي للكلمة، وتصرفت المعابد بملكيات كبيرة هائلة ولكنها نفسها لم تمارس مباشرة زراعة الأرض لأن أرض المعابد والقطعان كانت بأيدي أشخاص غير رسميين «عاديين» وتوزعت واردات المعابد إلى حدٍ كبير بين

الأتباع وكانت رواتب الكهنة «مخصصاتهم» «الايسكو Isqu» هي الشكل الأقدم للحصول على واردات المعابد والتي يعود منشؤها إلى التقليد المهني المعمول به منذ عهد النظام القبلي في ذلك العهد البعيد نظراً لتعقد الإنتاج الاجتماعي والوظائف الاجتماعية نشأ توزيع عمل فريد في نوعه بين العشائر التي تشكل القبيلة والشعب حيث أنيط بكل عشيرة مهمات اقتصادية واجتماعية محددة تحولت بدورها إلى حقوق احتكارية في تقديس الدين «القدر» «بالسومرية - مي - me والأكادية بارسو - Parsu»[17](أ).

وقبيل هذا الزمن الموصوف كان هذا النظام قد فارق الدنيا إلا أن بقاياه التي تشكل حقوقاً لتحديد المهمات والوظائف المعبدية وبمقتضاها تُستلم حصة معينة من واردات المعابد كرواتب «ايسكو» لم تستمر فقط وإنما نالت تطورات مطردة.

وظلت «الايسكو» رواتب الكهنة ملكية خاصة بشكل أسهم فريدة في نوعها معطية الحق لمالكيها بحصة من واردات المعابد إما عيناً (شعر - أوتمر - أو لحم - أو صوف...إلخ) أو نقداً، وإما أخيراً بشكل وقف أراضٍ، وتشترى الايسكو وتُباع وتُسلم للإيجار وترهن بأجمعها أو بأجزاء منها ويمكن أن يحصل عليها أي مواطن يملك موارد كافية.

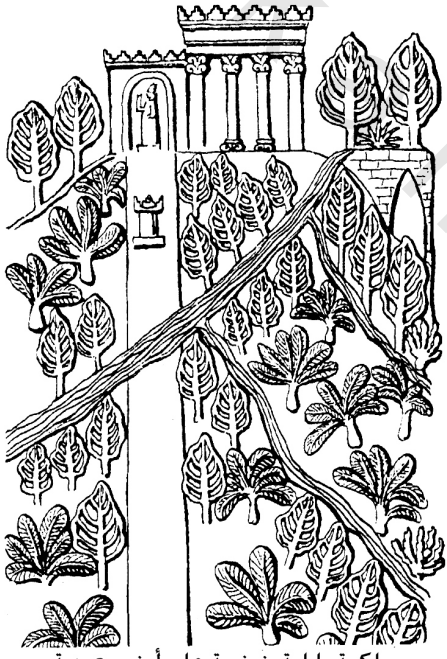

ملكية بابلية ضخمة على أرض معبدية الملكية «العقار» مقطعه بالسواقي ومغروسة بالأشجار المثمرة والنخيل وفيها مصلى مع تمثال «صنم» لإله ومذبح وحديقة على شرفة اصطناعية «حديقة النعيم»

وعُرِفَ من بين مالكي «الايسكو» صانعو البيرة وصانعو الزيت والقصابون والبوابون و«الداخلون في المعبد» والمساجين ومنظمو موائد الآلهة ومغارف النبيذ وآخرين، وكان مالكو الايسكو أشخاصاً عاديين ميسورين وليس عليهم أية فروض شخصية متعلقة بالايسكو التي نقلوها إلى عاتق المستأجرين والإجراء والعبيد غير أنهم استلموا واردات «شهرية» (ماشارتو - massartu) بدلاً من ذلك.

ولم تستأ آلهة بابل مطلقاً من أن يخدمها الأجراء والعبيد بدلاً من المواطنين البابليين الكاملي الحقوق، والشكل الآخر القديم للحصول على الأراضي والواردات من المعابد هو الخدمة في المعابد - كالقيام

أ- سمى اليونان القدماء المهن الوراثية «موبرا» «أي المصير - القدر - القضاء» الذي يتطابق تماماً مع الكلمة السومرية «مي - Me» وكانت رواسب المهن الوراثية القديمة أيضاً «طوائف - تسيخي Uexu» مفروضة عند الملك الروماني نومس بوميبوس في القرن السابع قبل الميلاد.

بواجبات الكهنة والمسؤوليات الإدارية الأخرى.

وتمتعت الهيئات الحاكمة بحق الاستيلاء على عقارات معبدية معينة والحصول على «الإعاشة» «كورو ماتو - Kurummatu» من المعبد نقداً أو عيناً ومقابل ذلك دفع هؤلاء والملك الأعظم أهمية بينهم العشر عن أراضي المعابد.

واستولى الملك على أراضٍ وتلقى إيرادات إن لم يكن من الجميع فعلى الأقل من المعابد الضخمة في البلاد. وكان في المعابد مستودعات ملكية خاصة تصل إليها الواردات الملكية المستحقة ويمكن أن نحكم من الأمثلة التالية على مقدار الحيازات التي انتفع بها الملك:

في ٢٧ نيسان عام ٥٥٥ ق.م استأجر اثنان من رجال الأعمال البابليين وهما شوم - أوكين ابن بعل - زيري نجل باسني وكالبا ابن إيكي - شي نجل باسي في منطقة لارس من الملك نابونيد ضيعة مساحتها ٦٠٠٠ كورو «٧٩٨٠ هكتار» من الأرض مع ٤٠٠ فلاح و٤٠٠ ثور و ١٠٠ بقرة وإلى جانب ذلك ألزمهم نابونيد «حرفياً الرئيس» على إعطائه ٣٠٠٠ كورو «أي ٤٥٤٦٨٠ ليتر» من الشعير أجراً في السنة الأولى للبذار وإطعام الفلاحين والماشية وكذلك ١٠ تالنت[أ] «أي ٣٠٣ كغ» من الحديد لصنع أدوات الحراثة، وهذه الأرض والناس والماشية والشعير والحديد كانوا ملكاً لمعبد آني في أوروك[ب] وموجودة في حيازة الملك نابونيد.

والمستأجرون من جهتهم كانوا ملزمين أن يدفعوا للملك سنوياً على شكل إيجار ٢٥٠٠٠ كورو «أي ٣٧٨٩٠٠٠ ليتر» من الشعير و١٠٠٠٠ كورو «أي ١٥١٥٦٠٠ ليتر» من التمر وتسلم جميع العجول لكي تضع الرئاسة الملكية عليهم وسم الإلهة باليت[ت] الأوروكية.[19]

وعلى أراضي معبد آني ذاته في مناطق سوماندار كانت حيازة ملكية أخرى أجرها بيلطاشر ابن الملك معاون نابونيد في عام ٥٤٥ ق.م إلى إبنِ - إنيني ابن بالات وشير - كو عبد معبد الإلهة باليت الأوروكيه الذي استأجر علاوة على ذلك ٢٠٨١ كورو «أي ٢٧٥٨ هكتار من الحقول المعبدية وشملت الحيازة الملكية هذه أيضاً على ٦٢٥ كورو «أي ٨٣٢.٦ هكتار» من الحقول و١٠٠ فلاح و١٠٠ ثور و٥٠ بقرة وفي السنة الأولى استلم المستأجر ٢٦٥ كورو «أي ٩٤٧٢٥ ليتر» من الشعير للبذار و١٢٠ كورو «أي ١٨١٨٧ ليتر» من الشعير لإطعام الفلاحين والماشية و٥ تالنت و٢٠ من «أي ١٦١.٦ كغ» من الحديد للأدوات وحدد إيجارها بـ ٥٠٠٠ كورو «أي ٧٥٧٨٠٠ ليتر» من الشعير و٣٠٠٠ حمل من التبن بالسنة وكان عليه أن يسلّم العجول بوساطة الرئاسة الملكية إلى سلطات معبد آني.[20]

وكان الملك يدفع العشر أيضاً وهكذا في ٤ تموز عام ٥٥٦ ق.م سلم نابونيد ٦ مَنّات «٣٠٣ كغ» ذهب عشراً لمعبد إبابار في سيبار.

أ- يرد أحياناً نفس الوزن باسم الوزنة وتساوي ٣٠.٣ كغ - المترجم.

ب- أوروك - تعني بوابة الشمس - المترجم.

ت- بعليت - المترجم

وفي ٨ تشرين أول من عام ٥٥١ ق.م دفع بيلشاصر ابن الملك ١ مين «أي ٥٠٥ غ» من الفضة لمعبد آنّي في أوروك[21]. فضلاً عن أن المتولين على الأراضي المعبدية ودافعي العشر يبلغون كثيراً جداً من الأشخاص[22] وبالطبع لم تكن حيازتهم واسعة بهذه الدرجة كالملكية ولكنها جميعاً مترامية الأطراف لدرجة كافية ومربحة.

وفي النهاية كانت الأراضي المعبدية[أ] تؤجر لمن يرغب، يعني لأولئك الذين كانوا قادرين على فلاحتها ودفع إيجارها، إلى جانب أن مستأجر الإيجارات الضخمة كان يستلم من المعبد القوة العاملة والماشية والبذار والأدوات وفي حقيقة القول لم يكن مستأجراً بالمعنى الراهن «الحالي» للكلمة وإنما لعب دور الملتزم الذي يتولى لقاء مهمة العناية بفلاحة الأراضي المعبدية وجمع إيجاراتها تعويضاً معلوماً[ب] أما بالنسبة للإيجارات الصغيرة فإما أن يفلح المستأجر الأرض بنفسه أو يسلمها لمستأجر ثانوي[ت] «مستأجر من مستأجر».

وكان أساس القوة العاملة على أراضي المعابد مكوناً من العبيد من مختلف الأصناف الذين على حساب الأسرى والفقراء البابليين المعدمين وسموا هؤلاء الذين من كان منهم يعملون بفلاحة الأرض بغض النظر عن وضعيتهم القانونية وأصلهم «فلاحين» «إيكارو Ikkaru» وكانوا يستلمون من المعبد بوساطة المتولي أو المدير «الإعاشة» عيناً ومواشي العمل والأدوات ويرتبطون بقطع الأرض التي يفلحونها. وتعود جميع المحاصيل التي يزرعونها إلى المعبد.

وإلى جانب الملكيات العقارية المعبدية كانت هناك الملكيات العقارية الخاصة وكان المواطن بحق التصرف بالأرض العائدة له يستطيع أن يتصرف بها حسب ما يراه: يبيعها - يشتريها - يهديها - يوصي بها - يؤرثها - يؤجرها. غير أن حرية الملكية الخاصة للأرض كان لها وجهاً معاكساً آخر. وهو أن ملكية الأرض الخاصة لا شيء يضمن انتزاعها لأنه كان من السهولة امتلاكها وبالوقت نفسه فقدانها.

وأنعش الانقلاب الزراعي في بابل ملكيات الأرض الصغيرة ولكنه لم يستبعد الأسباب التي أدت إلى زوالها.

إن التاريخ الزراعي لبابل الحديثة - هو تاريخ خراب ملكيات الأرض الصغيرة ونمو الملكيات الضخمة للأرض.

وفي ظروف سيادة الملكية الخاصة كانت المأساة الرئيسة للملكيات الصغيرة هي تجزيء الحصص، ونتيجة للتقسيم بين الأبناء الوارثين تفرقت إلى أجزاء فبعد ثلاثة أو أربعة أجيال تفتت حتى الملكيات الضخمة نسبياً إلى حد ما. بحيث أصبح التوزيع غير ممكن وكان الورثة مجبرين على بيع الأرض.

أ- الأوقاف إذا جاز التعبير - المترجم

ب- هناك شكل مشابه للإيجارات الضخمة تشكل في الإمبراطورية الرومانية مثلاً الإقطاعيات الإمبراطورية في إقليم إفريقيا. وهنا سمي مثل هؤلاء المستأجرين - الملتزمين «مديرون».

ت- Sublessor- Sublessee- Sublease=Cyqapehgy = تأجير من الباطن يؤجر من الباطن يعاقد من الباطن مستأجر من الباطن فضلت اعتباره مستأجراً ثانوياً - المترجم.

ولم تكن السخرة الأهلية «الوطنية» أقل شراً والحرب منها خاصة لأنها فصلت طويلاً المواطن عن الأرض. فالكثير من البابليين ماتوا في الحرب وتشوهوا وبقيت عائلاتهم دون معيل وبدأت المزارع بالانحطاط وأفلست والحروب لم تتوقف تقريباً لعدة عقود من السنين، زد على ذلك أن بابل تعرضت في القرن السابع قبل الميلاد عدة مرات للاجتياح العسكري من جهة الآشوريين والعيلاميين والكلدان، وأنواع مختلفة من الكوارث العفوية - كالمحل والجفاف وانفجار السدود النهرية والجراد... الخ أثرت بشكل مدمر على الملكيات الصغيرة مقوضةً رخاءها واستقرارها.

وفي النهاية انعكست إعادة إنشاء شبكة الري للغاية على ملكيات الأرض الصغيرة، وبرهن نظام الزراعة التقليدي الذي كان يقوم أساساً على زراعة الشعير أنه لم يعد اقتصادياً، وفي أغلب الحالات لم تكن المزارع الصغيرة تمتلك السماد ولم يكن عندها الأدوات أيضاً ولا إمكانية التحول إلى زراعة البستنة والخضار، وعجلت هذه العقبات بإفلاس الملكيات الخاصة واشترى أراضيها بالجملة المواطنون الأكثر يسراً ودهاءً.

وأفضل ما يشهد على شدة عملية اغتصاب أراضي الملكيات الصغيرة هو أسعار الأرض التي ظلت ثابتة على امتداد العهد البابلي الحديث.

فقد ساوى السوتو «أي ٤٤٣ م^{2}» الواحد من الأرض المفلوحة والبكر في المتوسط شاقلاً واحداً «٨.٤ غ» من الفضة والسوتو الواحد من أرض البساتين المزروعة أشجاراً من ١٠-١٥ شاقلاً «٤٨-١٣٠ غ» من الفضة وبعبارة أخرى كانت أرض البستنة أعلى بـ ١٠-١٥ مرة من الأرض المفلوحة «التي تفلح للزراعات الحولية» وهذا يفسر لماذا لم تستطع الملكيات الصغيرة أن تتحول من زراعة الحبوب إلى زراعة البستنة - والخضار.

وكما أشار كارل ماركس: إن سعر الأرض هو توظيف رأس المال فكلما كانت الأرض أكثر اتساعاً كلما كان رأس المال المودع فيها أكبر[23] ولذلك للانتقال إلى زراعة البستنة والخضار يجب أن تكون الأموال أكثر بـ ١٠-١٥ مرة مما يلزم للقيام بزراعة الحبوب، وعلاوة على ذلك لا تبدأ هذه الأموال بالتعويض عن نفسها إلا بعد مضي ٤-٥ سنوات وهي المدة الضرورية لتحول فسائل نخيل البلح إلى نباتات مثمرة، وبطبيعة الحال لم تتوفر هذه الأموال عند صغار الملاكين ولم يتسع الوقت للانتظار لكي تبدأ تلك الأموال بإعطاء الإيرادات ومن حصصهم الصغيرة بالكاد يسدون حاجاتهم من محصول إلى محصول «من موسم إلى موسم».

وفيما بعد وقع استقرار أسعار الأراضي في تناقض ظاهري مع الارتفاع العام لأسعار البضائع بما فيها أسعار الحاصلات الزراعية. وحدث ارتفاع الأسعار في بابل على امتداد القرن السابع بكامله وفي نهاية المئة عام عرف التضخم النقدي المكشوف عندما ارتفع متوسط مؤشر الأسعار في فترة قصيرة ٥.١-٢ مرة وبقي سعر الأرض كالسابق.

وهذا يوضح أنه كلما ازداد التضخم كلما ازدادت كمية الأرض المعروضة للبيع وأدت زيادة العرض عن الطلب إلى تدني سعرها الحقيقي. وبدورها نشأت زيادة كمية قطع الأرض المباعة على حساب تسارع اغتصاب أراضي الملكيات الصغيرة وتحريك ملكية الأرض.

ويمكن أن نحكم على مجرى حدوث هذه العملية من التاريخ المسجل في وثائق عائلة إكيبي: ورث الأخوة المتورطون في الديون نابو - إريش وشابيك - زيري وبعل - اوباليت وبعل - اوشاليم أبناء شوم - أوكين نجل سين - شادونو عن أبيهم عدة حصص غير كبيرة ولم تغب هذه الحالة عن انتباه نابو - آخي - إدين ابن شول نجل إكيبي. فبمجرد زواج ابنه إيتي - مردوك - بالات بـ نوبتي ابنة الثري إدين - مردوك ابن إكيشي نجل نور - سين التي حصلت بالصداق على ضيعة على سواقي زابونو وحازوزو المجاورة لأراضي الأخوة سين - شادونو.

وفي الأعوام «٥٤٧-٥٤٣ ق.م» اشترى نابو - آخي - إدين شخصياً وبوساطة عملائه من الأخوة قطع الأرض الثمانية التي تقارب «المجاورة» عقارات نوبتي ولكن سرعان ما انطلقت فضيحة مدوية بعد ذلك حيث جاء اثنان من الأخوة سين - شادونو وهما شابيك - زيري وبعل - اوباليت إلى إيتي - مردوك - بالات زوج نوبتي والابن الأكبر لـ نابو - آخي - إدين المتوفى منذ زمن غير بعيد وأبرزوا له كمبيالة بـ ٥ مَنّات «أي ٢.٥ كغ» من الفضة التي زعموا أنهم استدانوها لأجل غير محدد لقاء رهن الأرض المباعة لعائلة إكيبي.

واقترح الأخوة على إيتي - مردوك - بالات أن يشتري منهم تلك الكمبيالة لقاء ١.٥ من «أي ٢٥٠ غ» من الفضة.

والواقع يتلخص في أن بيع الأراضي المرهونة في القانون البابلي ممنوع لأن المقرض المرتهن له حق الأفضلية بها: فهو يستطيع انتزاعها من المشتري إذا ما تبين له «أي المقرض» أنه كان على علاقة واضحة مع البائع.

وهكذا لم تكن أمام الأخوين سين - شادون الآفاق التي علقوها على إيتي - مردوك - بالات واعدة جداً لأنه عرف جيداً إنهم لا يملكون شروى نقير، وإن ما طلبوه من النقود سداداً للأرض حيلة لا تنطوي على أحد، وعلى مثل هذه النتيجة اعتمدوا وخابت آمالهم إلا أنهم لم يأخذوا بالحسبان أن إيتي - مردوك - بالات لم يكن حديث العهد بمثل هذه الأمور، ولأنه انتبه لوجود خلل في عرضهم لرواية منشأ الكمبيالة وبالأخص أن الكمبيالة أيضاً وفقاً للقوانين الحقوقية البابلية يجب أن تكون موجودة لا عندهم وإنما عند حامل سنداتهم وعند كاتب لوح الكمبيالة الطيني.

وطرح إيتي - مردوك - بالات على الأخوين سؤالاً أخافهم أكثر من كل شيء: كيف وقعت الكمبيالة بين أيديهم؟ واضح أن الغش لا ينجح «إن حبل الكذب قصير» فانتزع شابيك - زيري اللوح من يد إيتي - مردوك - بالات وأخذ يفتته بأسنانه ولكن إيتي - مردوك بالات لم يرتبك وامسك بخناقه وجاء العبيد في الوقت المناسب وكتفوا كلاً من الأخوين.

ومثل الأخوان مع الكمبيالة المقضومة أمام المحكمة الملكية وحاولا في البداية إنكار الحادثة مدعين أن الكمبيالة مسدده منذ زمن بعيد «مثل هذه الكمبيالات تحطم أو ترد إلى المدين» وإن إيتي - مردوك - بالات بدعواه يريد أن يشهر بهما ولكن القضاة طلبوا حضور المؤتمن على الكمبيالة.

عندئذٍ اضطر الأخوان إلى الاعتراف بأنه لا يوجد مؤتمن «حامل سندات» لأنه في الواقع لم يكن الذي فكروا ببيعه إلا كمبيالة مزورة.

وفي ٢٢ تشرين أول عام ٥٤٣ حكم القاضي على الأخوين بدفع ١٠ مَنّات «أي ٢٥ كغ» من الفضة للمدعي «وهذا يعني ١٠ أضعاف المبلغ المذكور قبلاً في الكمبيالة وقرر أيضاً تقييدهم بالسلاسل ووضعهم تحت تصرف المدعي ما لم يذكروا اسم الكاتب الذي حرر الكمبيالة المزورة.[24]

طبعاً ليس كل الذين باعوا الأرض تعرضوا إلى كمبيالات مزورة والابتزاز كرها «البلص» ولكنهم في كل الأوقات تقريباً باعوا الأرض ليس طوعاً وإنما العوز والدين هو الذي دفعهم إلى ذلك.

ومشترو الأرض كقاعدة كانوا يوقعون سلفاً بأحابيلهم مثل هؤلاء الضحايا في شباك الدين الذين لا يمكنهم أن يفلتوا منها طالما ظلوا على وجه الأرض بخلاف ذلك «أي بغير البيع».

إلا أن خسارة الأرض كانت أخيراً وليس آخراً أسوأ ما انتظره مالكو الأرض المعدمون فقد حلت بسكان آخ - إدين مصيبة شديدة الوطأة هذه القرية الموجودة بقرب شاخارينا ضاحية بابل كانت أرضها مثار شهية إدين - مردوك من عائلة إكيبي المذكورة أعلاه «سابقاً» فهو لم يأخذ بحرمان المزارعين المحبين للعمل من حصصهم وطردهم من أكنانهم التي كانوا يقطنونها من زمن طويل وإنما عمل خلافاً لذلك.

فسكان قرية آخ - إدين الذين بجهد عظيم يعيشون بمشقة من محصول إلى محصول «من موسم إلى موسم» قرر إدين - مردوك وخوليته «ناظري ضياعه» «مساعدتهم» في إحدى سني المحل التي لم يعرف السكان المجدون كيف يقيتون عائلاتهم فيها ظهر «المحسنون» وعرضوا عليهم مالاً للمحصول القادم.

وهؤلاء طوعاً أو كرهاً قبلوا «المساعدة» وحل الحصاد وانتهى الجوع ولكن حصة الأسد من الشعير الملقوط حل تسليمها «للمحسنين» والشعير كان قد بيع لهم شتاءً «والحقيقة في الصيف وهذا يعني أن السعر يكون أخفض ما يكون بالسنة» وجاء شتاء جديد والآن جاء السكان أنفسهم يطلبون من إدين - مردوك ورجاله من جديد أن يشتري منهم المحصول القادم ومن سنة إلى أخرى ازدادت المديونية. وانتهى الأمر بأن صار كل السكان تحت تصرف إدين - مردوك تاجر المواد الغذائية بالجملة الذي أمر مديونيه أن يزرعوا ما يطلبه هو وبالأخص الثوم وليس ما يرغبون هم به.

وصيفاً في كل عام تمخر القوارب والأطواف في القنوات محملة بالثوم والشعير والسمسم التي نماها «زرعها» مدينو إدين - مردوك والمخصصة ليبيعها الغني المذكور لسكان بابل.

وأما سكان آخ - إدين وكثير من القرى المجاورة فيغرقون أكثر وأكثر بالديون وظلوا اسمياً مالكي حصصهم وأما واقعياً فقد تحولوا إلى عبيد لـ إدين - مردوك وعملوا عنده بسبب الديون ولم يستطيعوا أن يهربوا من قطع أرضهم الصغيرة إلى أي مكان وإدين - مردوك أيضاً لم يصبح قانونياً ملاكاً ضخماً ولكنه امتلك في الواقع عدة قرى وكذلك كان في مثل تلك الحالة قسماً كبيراً من منطقة شاخارينا.[25]

وظهرت في بابل من جديد الملكيات العقارية الضخمة إلا أنها كانت تحمل طابعاً مغايراً تماماً للملكيات الارستقراطية قبل القرن السابع قبل الميلاد فهي نمت بشكل أساسي على حساب شراء الحصص الصغيرة بالجملة «احتكارها» ولذلك تشكلت الملكيات الضخمة من عدة ملكيات مختلفة القيمة وواقعة في أماكن مختلفة وبعيدة جداً أحياناً عن بعضها بعضاً.

فهكذا مثلاً: عائلة إكيبي امتلكت ٤٨ ضيعة وعائلة سين - إيلي ١٥، وعائلة بعل - ياو - ٧، عائلة آيلوت - باني وإيلي ٦ لكل منهما، وعائلة إيلي - باني ٥.... الخ.

ومثل هذا النوع من الملكيات الضخمة لم يتكون من كل واحد متجانس لا من الناحية الإقليمية ولا من الناحية الاقتصادية عدا عن إنه استثنى إمكانية إدارة كبار الملاكين لملكياتهم الخاصة على الأرض ولم يستطيعوا من الناحية البدنية أن يديروا شخصياً الأعمال في العقارات المشتته وكان الشكل السائد لاستثمار الأرض في الملكيات الكبيرة وحتى المتوسطة هو تأجيرها. وكان نوع الملكية الضخمة الذي عبر عنه وصف ملكية إدين - مردوك أعلاه هو الملكية الربوية «من المراباة».

وقبل كل شيء تحول البابليون الأحرار الذين لا يملكون أرضاً أو الذين عندهم القليل من الأرض الصالحة للزراعة إلى مستأجرين، وعلاوة على ذلك أقعد الملاكون عبيدهم في الأرض كمستأجرين وفي النهاية كان بين المستأجرين العبيد الذين حررهم سادتهم لقاء الجزية والزرع في أرض الغير.

ومن الناحية العددية سيطر المستأجرون الأحرار بشكل حاسم على العبيد المستأجرين وهكذا من ١٠٩ مستأجرين مذكورين بالأسماء في وثائق عائلة إيكبي كان ٩٣ منهم أحراراً و١٤ عبيداً لعائلة إكيبي ذاتها و٢ عبيد غرباء وفي غضون ذلك ملكت هذه العائلة ما لا يقل عن ٣٠ عبداً لم يظهر منهم بين أغلبية المستأجرين الأحرار نتيجة لنقص العبيد. وهكذا كان في الملكيات الأخرى لذلك الزمان بما فيها المذكورة أعلاه مع أنهم جميعاً يملكون العبيد.

والتميز الظاهر للمستأجرين الأحرار تجاه المستأجرين العبيد يفسر أن مالكي الأرض ومالكي العبيد يسهرون على أرباحهم، فالعبد كان من الضروري شراؤه أما

المستأجر الحر فيأتي بنفسه إلى المالك ولا يكلف شيئاً والعبد في حالة الفشل الاقتصادي يتكل على مساعدة السيد الذي يضطر لإطعامه والاعتناء بممتلكاته التي يدفع لأجلها النقود.

والمستأجر الحر كان يعمل لنفسه وكان ذلك يجبره على العمل بشكل أفضل من العبد، وفي الحقيقة كان المالك يتمتع بسلطات كبيرة على العبد أكثر مما على الحر. فالعبد خلافاً للحر لا يستطيع الهروب من أرض السيد وعليه أن يقدم للسيد الإيجار الذي يطلبه ذلك منه، ولكن حتى الحر يمكن أن يتعلق بالعقار أكثر بسبب الديون ولكن مردود عمله الأكثر ارتفاعاً عوض عن مقدار حق المالك الأقل منه.

وفي بابل الحديثة وجد شكلان أساسيان لتأجير الأرض وتبعاً لذلك شكلان للإيجار «إيميتو Imittu»[أ] و «سوتو - Sutu» يتوارى خلفهما اختلاف جوهري في الحالة الاجتماعية للمستأجرين.

وبالنسبة للشكل الأول من التأجير: يعتبر كامل المحصول ملكاً للمالك حيث يقوم المالك أو المدير عنده سوية مع المستأجر سنوياً وقبل شهر إلى شهرين من الحصاد بالكشف على العقار ويحدد مقدار المحصول الذي يعادل الإيجار «الايميتو» ويسلم المستأجر للمالك تعهداً بشكل كمبيالة محدد فيها الطريقة التي يدفع بها الإيجار «الايميتو» بعد جني المحصول. ويتلقى المستأجر لقاء عمله حسب العادة - وأحياناً يكون مسجلاً في عقود الإيجار - أجراً عينياً «شيسينو - Shessinu» وعند استئجار بساتين التمر يساوي هذا الآجر العيني «الشيسينو» عادة ٥ كورو «٧٥٧.٨ ليتر» عن كل كورو «١.٣٣ هكتار» أرض وإذا كان موضوع الاستثمار أشجاراً فتية يزداد الإيجار العيني «الشيسينو» إلى ٦ كورو «٩٠٩.٤ ليتر» من التمر لكل ١ كورو من الأرض. وعند استئجار حقول للفلاحة «أي زراعة الحبوب» يتلقى المستأجر حسب نوعية الأرض من ١/٣ إلى ٤/٥ المحصول.

وساد الشكل المشروح عن التأجير في الملكيات الخاصة عندما كانت أغراض الاستئجار حصصاً وعقارات صغيرة والمستأجر المسمى «مزارع - إرشو - erresu» أو «بستاني لا - كوروبو Kuruppu - La» يشتغل عادة بنفسه في زراعة الأرض بواسطة أفراد أسرته وقليلاً من العبيد إذا كان هؤلاء موجودين عنده.

ولم يكن المزارعون والبستانيون مستأجرين بالمعنى الراهن للكلمة، فهم كانوا في حقيقة الأمر بوضع العمال المأجورين أو المحاصصين في عقارات مالك الأرض. الذين يتلقون لقاء عملهم أجراً عينياً وكانوا يماثلون في وضعهم هذا المستعمرات الرومانية.

أ- Imittu من الفعل emedu يعني- حط - وضع - شارط على أو حدد - قرر - أو اعتمد فرضاً «أجراً»

والآن نعود للشكل الثاني للتأجير في بابل حيث كان الإيجار «السوتو Sutu» هنا له مقدار يثبت بدقة في عقد الاستئجار فهو لا يرتبط بحجم المحصول لأنه يحسب زيادة أو انخفاض الإنتاجية فقط يربح أو يخسر المستأجر الذي يطلق عليه اسم.

«عامل السوتو Amelu So Muhhi Suti - آميلوتسا موهي سوتي». وشاع هذا النوع من الاستئجار في أراضي المعابد التي دار عنها الحديث أعلاه «سابقاً» ففي الملكيات العقارية الخاصة تؤجر بمثل هذه الظروف الملكيات الضخمة والملكيات المنعزلة التي لا يستطيع المالكين إدارتها شخصياً وكان المستأجر «عامل السوتو» أيضاً ليس مزارعاً ولا بستانياً وإنما مديراً.

فإما أن يستلم الأرض سوية مع القوة العاملة بشكل حراثين «فلاحين» «في أراضي المعابد» أو مزارعين وبساتنة «في العقارات الخاصة» أو يلجأ إلى مستأجر من الباطن[أ] جاعلاً مزارعيه وبستانييه يعملون في الأرض ويصبح صاحب مشروع. مشروع.

ولم يكن بين المديرين أناساً فقراء وإلى مثل هذا النوع من الاستئجار يمكن أن يلجأ فقط الأشخاص الموسرين. وقد مارسه كبار الملاكين مراراً موسعين بهذه الطريقة ملكياتهم على حساب أراضي المعابد وكان عند عائلة إكيبي ٧ عقارات من أصل ٤٨ عقاراً كانت مستأجرة من ملاكين آخرين بما فيها واحد من الملك نفسه بشروط استئجار مشددة «أبدية وراثية»[26].

استأجر تابيا رأس عائلة سين - إيلي عدة عقارات من أراض المعابد وزد على ذلك يقع واحد منها بمعزل عن المدينة البابلية ماردي[27]، وفي الوقت نفسه أجر ملكيته العقارية الواقعة عند بوابة اللازورد في مدينة بارسيب إلى أحد المديرين[28].

واستفاد الملاكون الكبار من خدمات المديرين لإدارة ملكياتهم الواقعة في أماكن متفرقة فعند عائلة إكيبي واحد من أمثال هؤلاء المديرين الذي كان لوقت طويل عبداً لـ دايان - بعل - أوتسور وابتدأت مهنة الأخير من وقت ما وقع في الدين لمن هو معروف عندنا مردوك - إدين، ففي عام ٥٤٥ ق.م استأجر دايان - بعل - اوتسور واحداً من عقارات عائلة اكيبي، ولفت إدين - مردوك انتباهه إلى براعة العبد في العمل فاشتراه في سنة ٥٣٥ ق.م من سيده السابق وصار دايان - بعل - أوتسور ناظراً على ضيعة مديوني إدين - مردوك وتولى شراء المحاصيل من مزارعي قرية آخ - إدين الذين تكلمنا عنهم أعلاه.

أ- ثانوي - راجع سابقاً - المترجم

وفي عام ٥٢٥ ق.م قبل موت إدين - مردوك أهداه إلى حفيده الثاني نابو - آخي - بوليت ابن إتي - مردوك - بالات نجل إكيبي. وهكذا صار العبد ملكاً لعائلة إكيبي التي أوكلت إليه إدارة عقاراتها في منطقة شاخارينا واستمر دايان - بعل - أوتسور بشراء المحاصيل والمراباة، ورهن أرض المدينين واستلم الإيجارات منهم باسم عائلة إكيبي وحصل من السيد على شهرة المهارة والأمانة بالخدمة. وفي سنة ٥٠٨ ق.م قبل تقسيم الممتلكات بين الأخوة اشترى مردوك - ناصر - أبلو الابن الأكبر في عائلة إكيبي دايان - بعل - أوتسور مع عائلته الكثيرة العدد - الزوجة وأربعة صبيان وابنتان من أخيه نابو - آخي - بوليت. وساعده دايان - بعل - أوتسور في إحدى عمليات الوشاية.

ودخل مردوك - ناصر - أبلو في اتفاقية مع أولياء المعبد واشترى حق جمع الثوم من عقارات معبد إيساجيله «إ - سا - جيل» في سنتي «٥١٢-٥١١ ق.م» ولأجل ذلك دفع ٤٢.٥ من «٢٢ كغ» من الفضة وكي يعوض النفقات ويحصل على ربح أكبر حاول مردوك - ناصر - أبلو الضغط على متسلمي أراضي المعبد ووكل دايان - بعل - أوتسور للقيام بذلك.

ولكن المتسلمين أبدوا مقاومة للوحش وعبده ووصل الأمر إلى حد العصيان المكشوف «العلني» وضرب البابليون الساخطون دايان - بعل - أوتسور حتى شارف على الموت ولم يعد يجرؤ على التدخل معهم من أجل الثوم.

وبدلاً من التمتع بالأرباح تكبد مردوك - ناصر - أبلو خسائر كبيرة ومساعدة الزوجات فقط هي التي أنقذته من الإفلاس.[29]

وكيف عاش المستأجرون البابليون؟ يمكن أن نحكم على ذلك من سيرة حياة إدين - نابو ابن موشيزيب - بعل الذي استأجر منذ نحو ٢٠ عاماً «من سنة ٤٥٠ حتى سنة ٥٢٣ ق.م» عقاراً من عائلة إكيبي على قناة كوت القديمة الواقعة إلى الشمال من بابل.

لقد كان سيداً ميسوراً إلى حدِ ما عنده العبيد ويمتلك الكفاءة المادية لتأدية الخدمة العسكرية بصفة رامي.

وفي عام ٥٢٥ ق.م دعي تحت لواء «راية» قمبيز ملك بابل والبلدان «أي الملك الفارسي» وأُرسِل في قوام جيشه لاحتلال مصر، وتحمل بثبات مشاق العبور عبر الصحراء وقاتل بجسارة المصريين والمرتزقة اليونانيين في المعركة عند بيلوس «بلبيس» التي تقرر بها مصير مصر، ولاحظ القادة وقدروا رجولة العسكري البابلي وجزاءً لذلك بصفة «غنيمة قوس» «أي رامي» أعطوه أسيرة مصرية سماها بالبابلية نانا - إيتي «أي الإلهة نانا معي» تكريماً للإلهة التي أنقذته في المعارك والحملات، وحملت المصرية وولدت في أيلول عام ٥٢٤ ق.م ابنة وصار عند إدين - نابو جاريتان بدلاً من واحدة وعاد معهما في كانون الأول عام ٥٢٤ ق.م إلى مزرعته على قناة كوت القديمة. وطالما حارب إدين - نابو ببطولة لمدة ما في الكثبان الرملية في سيناء ووادي النيل السعيد تدهورت ملكيته، ورحب إتي - مردوك - بالات

رأس عائلة إكيبي المعروف عندنا بالبطل، ولكنه لم يُسقط عنه بقية استحقاقات الضريبة والمتأخرات التي عادلت مبلغاً لا بأس به وهو ٢٤٠ كورو «أي ٣٦٣٧٤.٤ ليتر» من التمر. ولكي يقف على قدميه باع إدين - نابو في ٣١ كانون الأول من عام ٥٢٤ ق.م غنيمته - الجارية نانا - إيتي مع ابنتها ذات الثلاثة أشهر إلى صاحب الأرض لقاء منين «١.٠١ كغ» من الفضة ودفع له إيتي - مردوك - بالات المبلغ نقداً ولكنه لم ينسَ الدين المسجل عنده في السند وهو ٢٤٠ من من التمر وأجبره في اليوم الثاني على تحرير كمبيالة بهذا التمر مع التعهد بإعادته خلال عام وعلى دفعتين.[30]

ويمكن أن يطرح القارئ المنتبه سؤالاً: كيف يمكن أن تتراكم بقية الاستحقاقات على إدين - نابو؟ ألا يعود في شكل الاستئجار الموجود وقتئذٍ كل المحصول ما عدا الأجر العيني إلى صاحب الأرض؟

والإجابة على السؤال هي: إن شكل الاستئجار الموصوف كان فقط على الورق «عفواً على الطين» وأما عملياً فقد اتضح أنه خلاف ذلك. فصاحب الأرض لم يكن عنده القدرة للضغط على المستأجر، لأن المستأجر يستطيع أن يتركه في أي وقت يشاء وحتى قبل انتهاء مدة العقد «عادةً من ٣-١٠ سنوات» وليس بالسهولة إيجاد البديل له، إذا خاطر صاحب الأرض بتركها دون فلاحة يكون بالتالي قد حرم نفسه من الإيجار وهذا ما أجبره على اتخاذ التدابير للاحتفاظ بالمستأجر، وسمح أصحاب الأراضي عن عمد للمستأجرين أن يبقوا عندهم جزءاً من الإيجار إلى جانب الأجر العيني وعن طيب خاطر أقرضوهم عيناً وفضة «نقداً» فكلما زاد تراكم المتأخرات عليهم كلما كان من الصعب عليهم ترك صاحب الأرض وأُقعِدَ المستأجرون المطوقون بالديون سنيناً طويلة في الأرض وأحياناً من جيل إلى جيل وألفوا العقارات وأقتنوا كل لوازم البيت التي حبستهم أيضاً في مكانهم.

وكان المستأجرون في زمن البلبلة في وضع مقبول إلى حد ما وكانت سلطة أصحاب الأراضي عليهم محدودة للغاية.

وعندما نصطدم بمثل هذه «الليبرالية» «التسامح» المدونة بلغة وثائق العمل الجافة نتذكر من غير قصد العالم النظري الروماني الشهير لوسيان يونيوس موديرات كولوميلا «من القرن الأول قبل الميلاد» الذي نصح أصحاب الأرض الرومانيين بان لا يصروا على التزام المستعمرات الدقيق بمواعيد الدفع لكي يشدوهم إلى الأرض[31]، وكانت تلك الكلمات الأخيرة للمهندس الزراعي الروماني كولوميلا في القرن الأول قبل الميلاد.

ولكن في بابل لم يعرفوا هذا الشيء فقط وإنما مارسوه عملياً وعلى نحو واسع لمدة ٦٠٠ عام قبل كولوميلا.

فعند عائلة إكيبي ١٠٩ مستأجرين معروفين بالأسماء كان ٣٥ منهم على وجه التحديد مديناً لها.

وظهرت صورة مشابهة في ملكيات خاصة أخرى في ذلك الزمان وهكذا بدت الزراعة والعلاقات الزراعية في عهد البلبلة البابلية، وتميز البناء الاقتصادي للبلاد باقتران ملكيات المعابد والحصص الخاصة التي نشأت في القرن السابع قبل الميلاد نتيجة للانقلاب الزراعي الذي كمن وراءه مصدر قوة بابل الحديثة.

ولكن الإسراع الأكبر لعملية إفلاس الملكيات الزراعية الصغيرة هو الذي فجر قوى المجتمع من أساسه ومعها الجبروت الزائل لإمبراطورية نبوخذ نصر الثاني.

obeikandl.com